PROVISIONAL
A/40/PV.35
21 October 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

OCT 23 1985

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دى بينييس (اسبانيا)

- الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة [٣٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد سيبروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

الحاج سير داودا كايرابا جاورا ، رئيس جمهورية غامبيا

السيدة م. أوجيينا تشارلس ، رئيسة وزراء كومونولث دومينيكا

السيد الجزولي دفع الله ، رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية

السيد هربرت أ. بليز ، رئيس وزراء غرينادا

السيد ارتورو فخاردو مالدوناردو ، المبعوث الخاص لرئيس دورة جمهورية غواتيمالا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سوف تستمع الجمعية العامة هذا الصباح أولا الى بيان لرئيس جمهورية قبرص ، صاحب الفخامة السيد سبيروس كبريانو .

اصطحب السيد كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى المنصة .

الرئيس كبريانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ياسيدي أن أخاطب اليوم الجمعية العامةوهي تحت رئاستكم . وأنه لمن الملائم أن تترأس هذه الدورة التاريخية شخصية تحظى بما لكم من خبرة ومهارة . وافتتم هذه الفرصة لأتمنى لكم النجاح الكامل في مهمتكم الجليلة .

وأود كذلك أن اتقدم بتهاني وبأطيب تمنياتي للمنظمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشائها ، كما أهنئ الأمين العام وزملاءه على عقد هذه الدورة التذكارية .

بدأت الأمم المتحدة كحلم وتعبير عن الأمل الذى داعب عالم ما بعد الحرب في التوصل الى سلم وأمن دائمين . ولا يمكننا ، بطبيعة الحال ، بعد انقضاء أربعين عاما ، القول بأن ذلك الحلم قد تبدد تماما ، أو أن الأمل تحول الى يأس . غير أننا نستطيع أن نقول أن الحلم لم يتحول الى واقع وأن الأمل لم يتحقق . فالسلم والأمن الدوليين لم يتحولا بعد الى ذلك الواقع الملموس الذى توخته الأمم المتحدة وقت ميلادها التاريخي .

وهذه النتيجة ، وان كانت محبطة ، لا تقلل من قيمة وجدوى الأمم المتحدة التي لو لم توجد لوجب أن تخترع والتي مادامت موجودة يتعين الحفاظ عليها وتعزيزها .

وان كان السلم والأمن الدوليان مازالا مجرد رغبة ومجرد أمل ، فالملوم في ذلك ليس ميثاق الأمم المتحدة .

وان كانت حقوق الانسان تداس بالأقدام بهذا الشكل الصارخ في الوقت الذى ترتفع فيه أصوات كثيرة مطالبة بهذه الحقوق ، وكان سباق التسلح التقليدى والنووى مازال يتصاعد والمواجهات الأقليمية لا تتجنب في وقت يتكلم فيه الكل عن ضرورة التعايش السلمي ، وكانت المجاعة والبؤس رازحين على صدور ملايين عديدة من البشر في وقت وصل فيه الانسان الى القمر ، وكان الظلم يهزم العدل المرة تلو المرة ، وكان النفاق يحل محل الصدق في أحيان كثيرة ، وكانت اليد العليا كمفهوم القوة هي الحق فان اللوم في كل ذلك لا يقع على عاتق هذه المنظمة أو على آلياتها واجراءاتها .

السبب الرئيسي في كل ذلك هو الافتقار الى الارادة السياسية أو عدم القدرة على تنفيذ واعمال مقررات وقرارات الأمم المتحدة نظرا لاعتبارات لا صلة لها بنص الميثاق وروحه .

ولقد رأت البلدان الصغيرة التي مثل قبرص باستفظاع كيف تداس المبادئ بالاقدام في غمار احتلال أراضيها وكيف تزاح قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم جانبا بازدراء أو يعاد وزعها ، وكيف يكتفي مجلس الأمن بتوجيه نداءات بسحب قوات العدوان دون أن يتبع ذلك باتخاذ ما من شأنه ضمان احترام قراراته .

وهل يمكن لأحد أن ينازع حقا في أن المعتدى لو عرف أنه سيجد نفسه ، متى قام بالغزو ، مواجها بالغضبة الضادية للأمم المتحدة مجسدة في عمل جماعي قوى على النحو المنصوص عليه في الميثاق ، لما أقدم على أعماله غير المشروعة تلك ؟ وذلك هو السبب في أن من انتهكوا مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة في الماضي ومازالوا ينتهكونها في الحاضر اقدموا على ما أقدموا عليه وهم على يقين من أنهم سيواجهون ، بعد عدة أسابيع من عدوانهم ، بما لا يزيد عن النداءات أو التوبيخ .

أننا نحتفل اليوم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وأربعون عاما فترة طويلة بما فيه الكفاية لتقييم الاداء العام للأمم المتحدة والخدمات التي أدتها للبشرية

والحكم على ذلك الأداء وتلك الخدمات . فهذه الذكرى مناسبة طيبة لنا جميعـــا لنسجل الماضي ونقيم الحاضر ونرسم خط السير للمستقبل حتى نضمن زيادة فعالية دور الأمم المتحدة .

ان فعالية الأمم المتحدة كما أوضحت من قبل ، لا تتناسب بطبيعة الحال مع الآمال العراض التي علقت عليها منذ ٤ عاما مضت . كما أن الثقة المفرطة في قدرة المؤسسات الدولية الناشئة عن الرغبة المفرطه في بناء عالم جديد وأفضل قد تضاءلت بسرعة شديدة وتحولت تدريجيا الى تحفظ وشك . كما طغت الحرب الباردة الـــتي أعقبت انشاء الأمم المتحدة مباشرة على الرؤية الأصلية وأبرزت المصالح المتضاربة للدول الكبرى ، وعجزت الأمم المتحدة عن أن تكون فعالة اذ افتقرت الى الدعم الهـــادف المشترك من جانب تلك الدول .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن نذكر بما قاله أول أمين عام للأمـــم المتحدة وهو تريغفي لي :

" لا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن الأمم المتحدة انشئت على اساس افتراض أن الدول الكبرى ستكون على اتفاق جوهري فيما بينها".

وسيكون من الخطأ الجسيم بلا شك ، ان نغمط قيمة الأعمال التي أنجزتهـــا الأمم المتحدة خلال السنوات الأربعين التي مضت على وجودها في فترة حدثت فيهـــا تغييرات ثورية في الحياة الدولية السياسية والاجتماعية أو ان نتجاهل تلك الأعمـــال . فقد استطاعت الأمم المتحدة أن تقوم باعمال خلاقه وتمكنت من أن تخدم البشرية حـــتى عندما واجهت صعوبات ضخمة حدت من دورها وضيقت من نطاق أنشطتها .

لقد وضعت الأمم المتحدة معايير للتصرف الدولي وأدخلت مبدأ المسؤوليـــات المتكافئة والحقوق المتساوية في العلاقات الدولية ، واضطلعت بدور رائد وايجابي في عملية انهاء الاستعمار ، وكان أهم اسهام لها في ميادين حقوق الانسان والتنميـــة الاجتماعية والاقتصادية للدول الفقيرة . كما أنها أسهمت في احتواء الصراعات المحلية

ومنع تصاعدها وتحولها الى مواجهات أوسع وذلك بايجاد وتنفيذ عمليات صون السلم. وحتى فيما يتعلق باعقد مشكلة ، وهي نزع السلاح والحد من الأسلحة ، حاولت الأمم المتحدة جاهدة وباستمرار توفير الاطار السليم لحل تلك المشكلة .

وفوق هذا العمل البارز الهام ، تظل الأمم المتحدة محفلا متاحا لكل الدول تتمكن فيه من الأعراب عن مواقفها وآرائها بشأن مشاكل محددة أو أكثر عمومية ، والاعراب عن موافقتها أو عدم موافقتها ، والاعراب عن معارضتها أو موافقتها بشأن اتخـــاذ أى اجراء يتعلق بالعلاقات بـــين الدول أو تناول أى أمر من الأمور ذات الأهميـــة الأوسع . كما يمكن للدول الضعيفة والشعوب المضطهدة وضحايا الظلم أن تتكلـــم وأن يستمع اليها في الأمم المتحدة ، ويمكن حمايتها ودعمها اخلاقيا في نضالها مـن أجل صيانة حقوقها غير القابلة للتصرف .

فأى قضية عادلة ، بغض النظر عن ابعادها ، تحظى بالدعم والتأييد مـن الأمم المتحدة . وان لم يكن بالوسع حلها فورا وبطريقة عملية عادلة ، فان ذلك لا يرجع الى افتقار الأمم المتحدة الى الآليات والاجراءات اللازمة ، بل لأن وضع هذه الآليات والاجراءات موضع التنفيذ يقتضي موافقة الدول الأعضاء ولا سيما الدول الأقوى . لكـــن هذه الموافقة لسوء الحظ ، لا تقدم الا بعد موازنة الأمور وتقييمها والبحث عن المنفعة الذاتية ، والتيقن من أن الحلول متسقة ومصالح الدول الكبرى . ولما كانت هـــذه الموافقة تظل بعيدة المنال في حالات عديدة ، فان القضايا العادلة للشعـــوب المغلوبة على أمرها تجد في الأمم المتحدة التأييد المعنوى بدلا من العلاج العملي . وهذا بطبيعة الحال ، وان كان نوعا من التقدم ، لا يمكن اعتباره مرضيا على الاطلاق .

عند التصدى للمنازعات الدولية ، تتيح الأمم المتحدة فرصا للحوار والمناقشة البناءة التي ، وان كانت تبدو في بعض الأحيان غير مجدية ، ولا تتوازن نتائجهـــا العملية مع الاهتمام الذى كان ينبغي أن تثيره نظريا فانها أفضل من الهمود الـــذى لا يؤدى الا الى تفاقم المشاكل الدولية . فالحل السلمي للمشاكل السياسية يفتـــرض سلفا - بطبيعة الحال - اجراء حوار ومناقشات بين الأطراف المعنية . وقد وفـــرت الأمم المتحدة دوما محفلا لاجراء تلك المناقشات وذلك الحوار . ومادامت مناقشـــة المنازعات الدولية مستمرة والحوار بشأنها متواصلا ، سيظل هناك أمل في حلها سلميا .

ان عدم وجود نظام للأمن الدولي لا يزال احدى العقبات الكؤود التي تعوق احراز تقدم حقيقي صوب نزع السلاح وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات . فكل الأمم ، ولا سيما البلدان الصغيرة التي كبلدى ، لها مصلحة حيوية في اقامة نظام للأمن الجماعي عن طريق الأمم المتحدة تضطلع الأمم المتحدة فيه بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين اللذين لا يمكن تحقيقهما عن طريق التحالفات العسكرية وزيادة التسلح ، بل يمكن تحقيقهما فقط عن طريق تطبيق أحكام الميثاق ، ومن خلال التزام الدول الأعضاء بتلك الأحكام التزاما وقتيا . واذ ذاك فقط يمكن ان تتحسن احتمالات السلم . كما انه لا سبيل الى حماية مستقبل الأمم المتحدة بل ومستقبل الانسانية الا عن طريق توافق الآراء الذى بين جميع الدول ذات السيادة في عالمنا المتكافل وعن طريق ابداء الارادة الجماعية لتنفيذ أحكام الميثاق بطريقة حقيقية ودائمة. وعلاوة على ذلك ، يمكن للأمم المتحدة ، عن طريق تعزيز التعاون متعدد الأطراف أن تتصدى بفعالية للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية والتي لا يمكن التصدى لها من جانب بلد واحد ، أو مجموعة من البلدان بمفردها ، بل يمكن تناولها فقط من خلال الجهد الجماعي لكل أعضاء المجتمع الدولي .

ومع ذلك ، يظل السبب الرئيسي في ضآلة النتائج التي تحققت حتى الآن ، كما أوضحت ميل الدول الى تناول المشاكل الدولية بمعزل عن التزاماتها بموجب الميثاق ، على أساس معايير خارجية كالتحالفات والعوامل السياسية الجغرافية والعوامل الاستراتيجية الجغرافية وارتباطاتها بغيرها من الدول وغير ذلك من مصالح .

وحتى في حالات العدوان وانتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، توجد محاولات لا ترمي فحسب الى اختلاق المبررات لتصرفات الاصدقاء الذين ينتهكون مبادئ الميثاق فحسب ، بل والى ادانة البلدان الأقل صداقة على انتهاكات أقل خطورة ؛ بل وتجاهل المعايير الدنيا التى وضعتها الأمم المتحدة باقتراح حلول للمشاكل التي تنطوى علنا أو سرا على خيارات تعيد عقارب ساعة التاريخ الى الوراء .

وذلك الموقف عادة يكون مقترنا - وقد خبرنا ذلك بمرارة - بممارسة الضغط على الجانب الأضعف الذى يكون هو الضحية باستمرار أو الاتجاه من مبدأ الأمر الى رفض استبعاد الحلول التي لا تتفق كليا أو جزئيا مع مبادئ الميثاق ومقاصده وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وهذه المنهجية - كقاعدة - تثير الشك في القضية ولا يقتصر ضررها على عدم تحقيق النتائج المرجوة ، بل وتجعل تحقيقها أمرا أكثر صعوبة وأبعد منالا .

ان معظم القرارات غير المنفذة الصادرةعن الأمم المتحدة وحالات انتهاك مبادئ واحكام الميثاق التي لا حصر لها تؤدى الى توطيد الاعتقاد العام بأن الأمم المتحدة قد تضاءلت أهميتها بالفعل وتحولت الى مكتب للشكاوى وسجل دولي لتسجيل المشاكل السياسية الدولية التي لم تحسم بعد . واكتفي بذكر مشاكل جنوب افريقيا وناميبيا والشرق الأوسط وقبرص كأمثلة ذات صلة بالموضوع كيما أوضح كيف تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأؤكد في الوقت ذاته على عدم قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون وقوع الظلم على حساب الضعيف ، وتفادى التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين وازالتها .

وعلى ضوء هذه الحالة ، اقترحت قبرص منذ وقت ، أن يدرج على جدول أعمال الجمعيةالعامة بند خاص " بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة " . ولا يسع المرء الا أن يأمل في أن يهيئ هذا الجهد من جانب بلد عانى بطريقة أو بأخرى ، محورا للاهتمام اللازم باتخاذ اجراء علاجي فعال .

ليس في نيتي أن أتناول اليوم شتى المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة . فموقف قبرص بشأن كل تلك المشاكل معروف جيدا وثابت لم يتغير الا أني أود فقط أن أشير بايجاز الى مشكلة قبرص التي تعتبر - كالعديد غيرها - مثالا صارخا على التجاهل التام لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها من جانب معتد مازال يواصل منذ ١١ عاما ، احتلال جزء كبير من أراضي بلادنا بالقوة ، وهو عضو في الأمم المتحدة

ينتهك انتهاكا عمدا ، بصورة صارخة ، كل حقوق الانسان الأساسية ومنطق القانون الدولي . وطوال ١١عاما ، ظل هناك ذلك التغاضي عن الظلم الجسيم الذى طال أمده الواقع على قبرص وظل مرتكب الجريمة دون عقاب ، في حين تعاني الضحية في غمار مأساته الفظيعة . ان تركيا لم تتردد في تجاهل كل مبادئ وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، لانها واثقة من أنها لن تواجه أية نتائج وخيمة تترتب على جريمة الغزو التي ارتكبتها ومطمئنة الى أن ازدراءها السافر للأمم المتحدة لن يترتب عليه أى ضرر فعلي يلحق بها .

ان مشكلة قبرص يجب أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره ، ومن الخطأ ان نحكم على ابعادها من منطلق صغر حجم الدولة . فجوهر مشكلة قبرص لا يكمن في ابعادها أو امكانيات تحولها الى مواجهة عامة ، بل ينبغي النظر اليها باعتبارها مسألة مبدأ ، ومسألة عدوان ارتكبه بلد أجنبي على دولة مستقلة ، ومسألة انتهاك لجميع حقوق الانسان ، ومسألة احتلال بلد لأراضي بلد آخر ، ومسألة استخدام القوة ضد شعب اعزل ، وأخيرا مسألة ازدراء تركيا للأمم المتحدة .

ان هذه الجمعية تعرف جيدا ما حدث في قبرص عام ١٩٧٤ وتعرف الجهود المضنية التي بذلت من أجل التوصل الى حل للمشكلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وقد أحيطت الجمعية علما بمختلف الخطوات التي أتخذناها طوال السنوات الـ ١١ الماضية ، ومختلف التنازلات بعيدة المدى التي قدمناها ، وأنني على يقين من ان أى حكومة ممثلة هنا لن تكون على استعداد لتقديم مثل هذه التنازلات اذا ما وجدت نفسها مواجهة بحالة شبيهة بحالتنا ، لكننا فعلنا ذلك لرغبتنا الصادقة في التعجيل بعملية التوصل الى حل سلمي قابل للتطبيق . الا أن مشكلة قبرص مازالت قائمة بالرغم من انه ليس هناك ما يبرر وجودها أصلا ، بعد كل ما قدمناه . وهذه هي النتيجة التي يخلص اليها كل من يدرس هذه الحالة بموضوعية .

لا سبيل للتوصل الى أى حل عادل وعملي عن طريق الضغط على الضعيف ، بل من خلال الالتزام الصارم بالميثاق وقرارات الأمم المتحدة . لقد اعتمدنا على دعم الأمم المتحدة لنا لأننا الجانب الضعيف ، لكن الدعم الذى حصلنا عليه حتى الآن ، وهو ما نشعر بالامتنان ازاءه ، لم يترجم بعد الى اجراءات فعالة . وقد يكون من السهل الضغط على الطرف الضعيف لجعله يستسلم ، ولكن هل هذا هو السبيل الصحيح لحل المشاكل الدولية ، خاصة عندما تكون مبادئ الأمم المتحدة ذاتها هي المعرضة للخطر؟ هل هذا هو السبيل الذى توخاه مؤسسو الأمم المتحدة منذ أربعين سنة ؟

ومن ثم ، أكرر ما سبق ان ذكرته من أن مسؤولية الفشل لا تقع على الأمـــم المتحدة كمنظمة ، بل ترجع الى انعدام الارادة السياسية من جانب الذين يستطيعون جعل الأمم المتحدة فعالة . الواقع أنه يتعين على مختلف الحكومات ، بعد أن حددنا موقفنا ، أن تنحي جانبا جميع الاعتبارات الأخرى ، وتتقيد بدقة باحكام الميثـــاق وقرارات الأمم المتحدة . ان مشكلة قبرص واحدة من تلك المشاكل التي يمكن بسهولـــة النظر اليها باعتبارها اختبارا لمستقبل الأمم المتحدة . ومرة أخرى اناشد جميع الأعضاء بذل قصارى جهدهم ، مجتمعين أو فرادى ، في سبيل ضمان التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ، ومن ثم اعطاء المعنى الحقيقي للمبادئ والاعلانات .

وسنواصل من جانبنا تعاوننا التام بحسن نية مع الأمين العـام للأمـم المتحـدة في اطار المهمة التي أناطها بـه مجلس الأمن ، واغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لـــه عن تقديرنا لجهوده الدائبة .

تمثل المشاكل في الشرق الأوسط ، وجنوب افريقيا ونظام الفصل العنصـــرى اللاانساني ، وناميبيا وغير ذلك الاختبار الحقيقي لامكانات الأمم المتحدة وفعاليتهـا . كما أن مصداقية الأمم المتحدة وهيبتها اصبحا أيضا محل الاختبار من جراء استخدامها لاسلوب التوصيات طوال أربعين سنة دون أي نجاح . لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الآن تدابير فعالة ، لانها اذا تجنبت اتخاذ تلك التدابير ستتردد نفـــس الاقوال عنها فيما يتصل بعجزها وتداعي هيبتها اذا قدر لها البقاء لأربعـين ســـنة أخرى . ووقتها سيصبح العالم مكانا أسوأ بكثير مما هو عليه الآن .

لاشك انه يتعين على الأمم المتحدة ان تضطلع بدور رئيسي في الحيـــاة الدولية ، في عصر التغيرات الهائلة ، وفي عالم يبتعد باستمرار عن المبادئ والقيم الاخلاقية ، في الوقت الذي أدى التكافل فيه بين الدول الى الغاء الحدود والمسافات بينهـا ، ووحد الشعوب بروابط الواجبات المشتركة ووحدة المصير .

وسيظل السلم والأمن الدوليان وسعادة شعوب العالم ورفاهيتها دائما ودون منازع ، موضع الاهتمام الاكبر والدائم للمجتمع الدولي . فهناك الآن ، اكثر من أى وقت مضى ، حاجة ملحة للمحافظة على الأمم المتحدة وتعزيزها بوصفها جهازا لتنسيق اعمال الدول وضمانة فعالة للسلم والحرية والعدالة في العالم . كما أن هناك الآن ، اكثر من أى وقت مضى ، حاجة ملحة لاستعادة هيبة الأمم المتحدة التي تتداعى . وكما أكدتم ، سيدى الرئيس ، في خطابكم امام الجمعية العامة :

" لا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة أصبحت الآن في خضم أزمة تتعلق بهيبتها . وواضح أن المنظمة لم ترق الى الآمال التي علقها العالم عليها عند تأسيسها . . " . (A/40/PV.1 ، ص ١٢)

لذا يتعين علينا الا ندع هذه الكلمات منطبقة بعد الان على الأمم المتحدة .

ان المعنى الحقيقي لهذه الدورة التذكارية يكمن في تلبية العالم للمطلب التاريخي المتمثل في استعراض سياساتنا وموقفنا قبل ان نستعرض الميثاق . ان هذه التجربة التي عشناها لمدة أربعين سنة من حياة الأمم المتحدة تدعونا الى تعديل مفاهيمنا حول ضرورة وجدوى المؤسسات الدولية ، وتحتم علينا جميعا ان نأخذ من جديد في تعزيز السلم والعدل والسعادة لكل شعوب عالمنا المترابط . ينبغي للأمم المتحدة أن تسعيد وحدتها من جديد وتجدد نفسها لتتمكن من الاضطلاع بدورها بفعالية وتبرر انشاءها ووجودها في نهاية المطاف .

في هذه المناسبة الجليلة ، دعونا جميعا نجدد تكريس أنفسنا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، ونعرب، في الوقت ذاته ، عن تصميم ارادتنا السياسية على الا نفعل شيئا لا يتفق مع تلك المقاصد والمبادئ . فنحن ، اذا ما ترجمنا تلك الكلمات الى اعمال ملموسة ، سنحول الأمم المتحدة الى اداة فعالة للسلم والأمن والعدالة والحرية على النحو الذى مافتئت البشرية تحلم به منذ عدة عقود .

ومن جانبنا ، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدى الثابت بمبادئ الأمـــم المتحدة ومقاصدها . هذه هي الرسالة التي أنقلها اليكم ، وهذا هو الوعد الـذى أكرره مرة أخرى باسم شعب قبرص .

اصطحب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الـى الخطاب الذى يلقيه فخامة الحاج سير داودا كايرابا جاورا ، رئيس جمهورية غامبيا .

اصطحب الحاج سير داودا كايرابا جاورا ، رئيس جمهورية غامبيا الى المنصة .

الرئيس جاورا (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لشرف عظيم لي ان تتاح لي فرصة المشاركةفي هذا الاحتفال بأحد أهم انجازات الجهد الانساني ، ألا وهو انشاء الأمم المتحدة منذ أربعة عقود . لقد كان وضعنا في ذلك المنعطف التاريخي لا يسمح بأن يكون شعب غامبيا من الدول الـ ٥١ التي اعتمدت ميثاق الأمم المتحدة في سان فرنسسكو في عام ١٩٤٥ . ومع ذلك ، كنا حاضرين هناك بالروح ، لاننا أيضا شاركنا بالقدر الذى سمحت به مواردنا في النضال البطولي ضد القهر الفاشي . ونحن أيضا رأينا شبابنا يستجيب للدعوة الى حمل السلاح ويقدم التضحية الكبرى من أجل قضية الحرية . وهكذا ، نكون نحن ، في غامبيا قد أوضحنا التزامنا الراسخ بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، حتى قبل أن نصبح دولة ذات سيادة. ولقد ظل هذا الالتزام قويا لا يتزعزع .

ان فترة ٤٠ عاما في حياة أى منظمة دولية فترة زمنية طويلة. لذا فان هذه الدورة الاحتفالية تتيح لنا الفرصة لاستخلاص تجربة العقود الأربعة الماضية التى شهدت تطور الأمم المتحدة من الطفولة الى الشباب ثم الى النضج الكامل . وشأن كل جهد انساني ، واجهت عملية النمو هذه نجاحا كما واجهت نكسات . ومما لم يكن منه مهرب أيضا أن يتحول التفاؤل الذى ساد عند انشاء هذه المنظمة الى توقعات أكثر واقعية .

ومع ذلك ، ورغم التغييرات بعيدة المدى التي غيرت كوكبنا بشكل جذرى منذ عام ١٩٤٥ ، فان شعوب العالم ظلت مقتنعة بالحاجة الى وجود منظمة يمكن لكل الدول ، كبيرها وصغيرها ، ان تشارك في اطارها الأخوى ، على أساس المساواة في السيادة في مهمة الحفاظ على النظام الدولي . ويعتبر ذلك انتصارا لا شك فيه أفحم أولئك المتشائمين الذين تنبأوا بأن الأمم المتحدة ستلقى نفس المآل المؤسف الذى لقيته المنظمة سيئة الطالع التي سبقتها ، عصبة الأمم . كذلك تحقق عدد من الانجازات الهامة خلال تلك الفترة ، أبرزها ما حدث في مجال انهاء الاستعمار وارساء القواعد في مجال حقوق الانسان ، وهو أمر تعلق عليه حكومتي أهمية خاصة .

لقد أنشئت الأمم المتحدة ، وسط المعاناة والدمار الناجمين عن الحرب العالمية الثانية ، من أجل كفالة انقاذ الانسانية الى الأبد من تكرار تلك الفظائع . وتحقيقا لهذه الغاية ، شجبت الدول الأعضاء رسميا استخدام القوة كوسيلة لحل خلافاتها ، وتعهدت بدلا من ذلك ، بأن تسعى الى التسوية السلمية لكل المنازعات . وفي الوقت ذاته ، وفرت أحكام الميثاق الضمانات بأن أى انتهاك لهذه المبادئ الأساسية سيواجه بفرض فورى لجزاءات عقابية مناسبة من جانب مجلس الأمن ، الذى عهد اليه رسميا بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبالنسبة للدول الصغرى ، غير المنحازة التي كغامبيا ، والتي تابعت ، باهتمام خاص الأداء العملي لآلية الأمن الجماعي هذه ، لم يكن السجل مطمئنا تماما .

فمن ناحية ، لا يمكن انكار ان العالم انقذ منذ عام ١٩٤٥ من مواجهة عسكرية مباشرة بين الدول الكبرى ، وان كان يظل من غير الممكن التأكد مما اذا كان ذلك يعزى الى روح التعددية أو الى قيام الاحتمال الواقعي بالتدمير المتبادل والأكيد .

ومع ذلك ، شهد عالمنا خلال هذه الفترة ما هزه مرارا وتكرارا نتيجة لاندلاع صراعات اقليمية مدمرة تجاهلت فيها الدول الأعضاء أحكام الميثاق ومجموعة القوانين الدولية ، وسعت الى تعزيز مصالحها الفردية عن طريق اللجوء الى القوة . ومن المؤسف ، أن مجلس الأمن منع في حالات كثيرة من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق ، باستخدام العقبات الاجرائية وغيرها .

ولقد قوض ذلك بشكل خطير من سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها ، وشجع على المزيد من انتهاكات السلم والأمن الدوليين . ولعل آخر أعمال العدوان التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد أنغولا واسرائيل ضد تونس من الأمثلة الواضحة على هذا الاتجاه الذى يدعو للانزعاج .

ان غامبيا تعرب عن أسفها لهذه الحالة التي نرى أنها تنطوى على أخطر الآثار المدمرة لأمن البلدان الصغيرة ، التي كبلدى . فنحن نعتمد على حكم القانون لضمان سلامتنا واستقلالنا ، نظرا لأننا لا تتوافر لدينا القوة اللازمة . ولكن اذا

ما خرب ذلك القانون من خلال تتابع الانتهاكات المتكررة التي تمر بغير عقاب ، فالى من نتجه لحمايتنا ؟ هل سننضم الى سباق التسلح المدمر ونحول اليه مواردنا النادرة بعيدا عن الحاجات الملحة لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية ؟

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول بايجاز بعض المواقف المحددة التي تهم حكومتي بشكل خاص . في جنوب افريقيا ، وصلت أعمال القمع المنهجي للأغلبية السوداء على يد نظام الفصل العنصرى الى ذروة جديدة خلال العام الماضي . وتدين غامبيا هذه الوحشية القاسية التي لم ينج منها حتى كبار رجال الدين والعمال بل وصغار التلاميذ . لابد من ارغام النظام العنصرى الآن ، من خلال فرض الجزاءات الالزامية عليه ، على التخلى عن الفصل العنصرى ، والدخول في مباحثات موضوعية مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية سكان جنوب افريقيا . وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة الحقوق المتكافئة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، الذى تؤيد حكومتي تأييدا قاطعا نضاله البطولي العادل .

وتظل الحالة في ناميبيا المجاورة تثير قدرا من الانزعاج لا يقل عن ذلك . فهناك أيضا ، واصلت بريتوريا تحديها لقرارات متعاقبة لمجلس الأمن ، وواصلت احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم ، الذى مازالت تنهب موارده الهائلة بالتعاون مع المصالح الاقتصادية الاجنبية .

ان الأمم المتحدة ، باعتبارها السلطة القانونية الوحيدة لادارة هذا الاقليم ، تتحمل بمسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا . لقد انهارت كل جهود الاقناع على صخرة تشدد جنوب افريقيا ونفاقها ، ولهذا ينبغي للأمم المتحدة الآن أن تلجأ الى فرض العقوبات الالزامية بموجب الميثاق ، لتكفل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الحقيقي الوحيد ، التمتع الكامل بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

وتشعر حكومتي بنفس القدر من القلق ازاء المأساة الفلسطينية المستمرة . وهذا الشعب الذي حرم من وطنه حتى يحصل آخرون على أرض يسمونها أرضهم ، تشرد وأصبح لاجئا في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط . وتؤيد غامبيا بغير تحفظ الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولا تزال مقتنعة بأن الوفاء بهذه الحقوق على نحو مبكر أمر لا غنى عنه لحسم الصراع العربي الاسرائيلي .

وتشعر غامبيا بالأسى العميق للقتال الدائر بين الشقيقتين العراق وايران ، ذلك القتال الذي يهدد وحدة الأمة الاسلامية ، ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر بالغ . وقد تشرفت منذ تموز/يوليه ١٩٨٤ برئاسة لجنة السلام المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي التي أنيط بها ايجاد حل سلمي لذلك الصراع المأساوي ، بالتعاون مع الطرفين . وفي حين لم تكلل جهودنا بالنجاح حتى الآن ، لن تدخر اللجنة جهدا في سعيها ولايجاد حل عادل ومشرف ودائم يقوم على أساس المبادئ الاسلامية والقانون الدولي .

وفي الوقت ذاته ، تشارك غامبيا آلام أفغانستان وكمبوتشيا اللتين يرزح شعباهما تحت نير الاحتلال الأجنبي . وفي هذا الصدد ، تابعت حكومتي باهتمام بالغ المبادرات المتواصلة الرامية لايجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة ، وهي تؤيدها جميعا . ونلاحظ بوجه خاص وبتفاؤل حذر تطور المحادثات عن كثب التي تجرى في جنيف تحت اشراف الأمين العام .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، تؤيد حكومتي استمرار الحوار بين الطرفين ، وترى أن قبولهما في عضوية الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز احتمالات اعادة توحيدهما في النهاية ، الأمر الذي يتفق أيضا مع مبدأ عالمية منظمتنا .

ان الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة يجرى عند منعطف خطير على درب العلاقات الاقتصادية الدولية . فمنذ عام واحد فقط ، اشتركت البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية هنا في استعراض الحالة الاقتصادية العالمية في الجمعية العامة استعراضا اتصف بتفاؤل حذر أعربت فيه عن الأمل في أن يتسع نطاق الانتعاش الاقتصادي الذي كان قد بدأ آنئذ في البلدان الرئيسية الصنعة وينتشر الى سائر أنحاء العالم . لكننا نجد اليوم أن ذلك لم يتحقق مع الأسف .

فقد ظلت البلدان النامية بعامة رهينة لحالة من الكساد العالمي الذى استمر طوال العقد الماضي . ولا تزال أغلبية هذه البلدان تعاني من حالة الكساد ، بل وفي ارتداد عكسي في قطاعات حيوية في اقتصاداتها . ففي حين انخفضت أسعار السلع الأساسية على مر السنين ، انخفضت حصيلة الصادرات انخفاضا كبيرا ، مما أدى الى زيادة في المديونية تفاقمت بسبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات . وفضلا عن ذلك ، وحيث أن الكثير من البلدان التي تتأثر على هذا النحو تنتمي الى فئة البلدان الأقل نموا ، حدث تدهور واسع النطاق لمستويات المعيشة فيها ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلدان الأقل نموا في افريقيا حيث يواجه الملايين من البشر شبح الفقر والجوع والموت جوعا نتيجة للكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر المتزايد . وفي حين يستمر الانتاج الداخلي في الانخفاض بدرجة كبيرة في معظم تلك البلدان ، يواصل النمو السكاني تزايده ليسبق ويتجاوز توافر الامدادات الغذائية .

وفي مواجهة هذه الصعاب البالغة ، اضطرت البلدان النامية في افريقيا الى اعتماد برامج من التقشف الحاد ترمي الى التقليل من العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها . ومن المؤسف مع ذلك أن مثل هذه البرامج لم تنجح في توليد النمو . وفي حين انخفضت الخدمات العامة الأساسية انخفاضا كبيرا بل وتعين التخلي عنها في بعض الأحيان ، انخفض الانتاج المحلي وفرص العمالة انخفاضا كبيرا .

وبازاء هذه الخلفية القائمة ، نحتفل رسميا بهذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ان غامبيا وهي من البلدان الأقل نموا في افريقيا ذات الاقتصاد الذى تغلب عليه الزراعة ، تعاني منذ أكثر من عقد من أداء زراعي ضعيف ، وذلك نتيجة للآثار السيئة للجفاف الذى طال أمده . ومن هنا ، قامت حكومتي مؤخرا بتطبيق سلسلة من الاصلاحات السياسية وتدابير التكيف بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ونحن نعلم أن تدابير التكيف التي قمنا بها حتى الآن لا يمكن ، في أفضل الأحوال ، الا أن توقف

الاتجاهات السلبية في اقتصادنا . ولهذا ، شرعنا في تنفيذ برنامج للانعاش الاقتصادي لا يهدف الى تحقيق الاستقرار فقط ، بل والى الانعاش والنمو أيضا . وهذا يؤكد على نحو أكبر التزام حكومتي بالحفاظ على مستويات المعيشة لشعبنا بل وتحسينها .

فالحاجة لمواجهة وتحسين الحالة الاقتصادية في البلدان النامية تعتبر من أكثر الأهداف الحاحا في عصرنا . فمنذ بضعة شهور فقط ، في الاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الافريقية اعتمد برنامج أولويات لخمس سنوات بغية مواجهة الحالة الطارئة والمشاكل التي تواجهها افريقيا على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة .

وفي حين نعترف بأن المسؤولية الاولى عن تحقيق هذه الأهداف تقع على عواتقنا ، لابد من القول ان جهودنا بحاجة الى أن تكملها مساعدة يقدمها المجتمع الدولي . ولهذا ، نحث المؤسسات متعددة الأطراف ، وخاصة البنك الدولي والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، على توجيه الموارد المتاحة للاغاثة في حالات الجفاف والمجاعة والمخصصة للانعاش الاقتصادي ، في اطار المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة بالفعل . وفي هذا الصدد ، ينبغي اعطاء الأولوية لمشاريع حوض النهر والمنظمات الانمائية الحكومية الدولية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والتي تقوم بعملية تعاون متعدد الأطراف من أجل انعاش الانتاج الزراعي والغذائي ، وتحسينه .

وعند هذا المنعطف ، اسمحوا لي أن أسجل تقديرغاسبيا العميق للاستجابة السخية التي جاءت في أوانها لمواجهة هذه الأزمة ، من جانب مختلف الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا . وأود أيضا أن أبرز الحملة الحالية التي تقوم بها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والتي ترمي الى التحصين الكامل لكل الأطفال في موعد غايته عام ١٩٩٠ .

ومن الواضح أن التقدم المستمر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق الا في سياق تعاون دولي حقيقي . ومن الواضح بنفس القدر أنه ليس هناك محفل يمكن أن يتيح تحقق هذه الأهداف أفضل من الأمم المتحدة .

ومن ثم فلنذكر أنفسنا ، عند هذا المنعطف التاريخي الهام ، بأن سر وجود الأمم المتحدة هو جعل هذا العالم عالما أفضل - أكثر أمانا وأكثر تعقلا ، عالما أكثر انسانية ، من أجل البشرية جمعاء . ولذا فان الدورة الأربعين تعد مناسبة نعيد فيها جميعا تكريس أنفسنا للمثل والمبادئ السامية الواردة في الميثاق في ظل صحوة الروح الدولية التي ألهمت مؤسسي المنظمة منذ ٤٠ عاما . وأنا على يقين من أننا نستطيع ، اذا سخرنا طاقاتنا الجماعية ، أن نتطلع بثقة الى عالم أكثر انصافا واستقرارا .

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أعرب للولايات المتحدة حكومة وشعبا عن أسمى آيات التقدير لما اتخذته من ترتيبات جديرة بالاعجاب بغية كفالة نجاح هذه الدورة التاريخية .

اصطحب فخامة الحاج سير داود اكايرابا جاورا رئيس جمهورية غامبيا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب سعادة السيدة م أوجيينا تشارلس رئيسة وزراء كومونولث دومينيكا .

اصطحبت السيدة م . أوجيينا تشارلس رئيسة وزراء كومونولث دومينيكا الى المنصة .

السيدة تشارلس (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدنا نحن أعضاء هذه المنظمة أن نحتفل بالذكرى الأربعين لانشائها . وقد أنشئت هذه الهيئة كيما يتوافر لأمم العالم محفل تناقش فيه مشاكل العالم وقد أخذ ذلك العمل منطلقه من الايمان بأنه اذا استطاعت الشعوب أن تناقش أمورها تضاءلت فرص القتال فيما بينها .

ويمكننا أن نهنئ أنفسنا على أننا استطعنا حتى الآن تجنب اشتعال حرب عالمية أخرى . ولكن هل لنا أن نشعر بالارتياح بحق عندما نتأمل العالم من حولنا ونشاهد ما يجرى فيه من منازعات عديدة يبدو أنها لا نهاية لها بالرغم من قراراتنا ومحاولاتنا المتعددة لتحقيق الوفاق ؟ وهل يمكن أن نقول بثقة أن عالمنا يسوده السلم في الوقت الذى ترتكب فيه أعمال الارهاب يوميا تقريبا ويعامل فيه الارهابيون بوصفهم أبطالا بينما يعامل ضحاياهم بوصفهم اناسا ينبغي أن يقع طيهم اللوم ؟ يبدو اليوم ، حتى بأكثر مما

كانت عليه الحالة في الفترة التي سبقت عام ١٩٤٥ ، مباشرة ، كما لو كانت القوة قد أصبحت مرادفا للحق . اعتقادى اذن أنه لا يحق لنا نهنئ أنفسنا فحسب بل وأن نستخدم حقيقة بلوغنا هذا المعلم كفرصة للتأمل - فرصة للسعي الى الوصول الى رد على السؤال التالي : أين كان الشطط الذى أوقعنا في الخطأ ؟ .

لست خبيرة بشؤون الأمم المتحدة فأنا لست معتادة على التردد على هذه القاعات . لكن احدى التجارب ذات المغزى التي مررت بها هنا تبين لي أن أحد أخطائنا يتمثل في أن كلامنا لم يعد ينصت الى ما يقوله الآخر . ومن المنطقي أنه يتعين ، ان كان لنا أن نناقش مشاكلنا بهدف التوصل الى حلول لها أو توافق في الآراء بشأنها ، أن يصغي كل منا الى ما يقوله الآخر .

فمنذ سنتين عندما أذن لي بالتكلم في مجلس الأمن بشأن مسألة عملية الانقاذ التي أجريت في غرينادا بناء على طلب منظمة دول شرقي الكاريبي بقيت في القاعة للاستماع الى الكلمتين اللتين تلتا كلمتي ؛ ولاحظت أن المتكلمين لم يبديا أى اهتمام - حتى الى حد الاشارة على نحو عابر الى ما ذكرته . واتضح لي أن المتكلمين أتوا الى الاجتماع لالادلاء برأى ما فيما يتصل بمسألة معينة ليست بذات بال في حد ذاتها ؛ وأن كل ما كان يعنيهم هو من الذى يؤيد من ومن الذى يعارض من بشأن تلك المسألة . وغادرت المبنى وقد تبددت أوهامي . ان ميثاق الأمم المتحدة يعني الكثير بالنسبة لي . فعندما كنت طالبة أدرس القانون وقت انشاء الأمم المتحدة تابعت باهتمام شديد المناقشات والخطط المتعلقة بانشائها . وقد ظل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ماثلا في ذهني أبدا كأساس لكل أفكارى وعماد للكثير من مطامحي ، وأنا أحمل معي في كل الأوقات نسخة من نصه النهائي المعتمد .

وعندما خرجت في ذلك اليوم في سنة ١٩٨٣ من هذا المبنى متوجهة الى المطار للسفر الى ذلك الجزء من العالم الذى انتمى اليه والذى يسوده الاضطراب قلت لنفسي : هل هذه هي الهيئة الموقرة التي يمكن فيها للأعضاء ذوى الآراء المختلفة أن يتناقشوا باعتدال وهدوء ونزاهة وبرغبة حقيقية في التوصل الى تفهم للمسائل وحلول للمشاكل ؟ وأحزنني أن احساسا راودني بأن العبارة التي تتردد كثيرا وتقول ان الأمم المتحدة

ليست الا محفلا للكلام قد تكون صحيحة ، وبأن منظمتنا التي علقنا عليها آمالا كبارا في سنة ١٩٤٥ لا تتمسك بالمثل العليا التي أرسيت على أساسها . وأفزعتني الفكرة القائلة بأن الأمم المتحدة قد أصبحت منظمة يتكلم فيها الجميع دون أن يصغي فيها أحد الى الآخر . وأقلقني أن ألاحظ أنه لا تجرى مناقشة أى مسألة داخل اطار تلك المسألة وأن أى مناقشة يمكن أن تستغل في مناقشة أمور لا علاقة لها بالمسألة قيد النظر من أجل تكرار الاعراب عن مواقف راسخة . وأدركت أنه توجد داخل الأمم المتحدة مجموعات فرعية متحدة تحول دون أداء المنظمة لوظائفها على النحو المقصود لتصبح بحق محفلا للمناقشة الحرة الصريحة التي لا يشوبها أى خوف ؛ وأن السلم الدائم لم يعد هو المقصد والهدف ، وان الهدف هو تسوية حساب أو آخر مع خصم ما أو لصالح حليف ما .

مثل هذا الاتجاه ينطوى على مضار بالنسبة لأى بلد صغير . فنظرا لغرط ضآلة حجمنا وعدم أهميتنا دون شك في أعين الدول الأكبر والأكثر تقدما الى حد أننا لا يمكن أن نكون عضوا فعالا في أى مجموعة فرعية فان صوتنا ليس له وزن يذكر في هذه المنظمة التي ينبغي أن تكون أمما متحدة ــ متحدة ضد الطغيان ، ومتحدة في سبيل الحرية والعدالة ، ومتحدة بروح من الأخوة ، هل بوسعنا ، رغم صغر حجمنا ، أن نسعى الى جعل زملائنا من الدول الأعضاء يدركون أن كل ما لا يتوقف أحد عن التشدق به من عبارات طنانة عن الرغبة في السلم العالمي لن يحقق السلم ما لم يتحقق القضاء على أشكال التعصب وعدم الانصاف ــ وهما يتجليان في أحيان كثيرة في المعاملة التي نعامل بها نحن البلدان الصغيرة .

واذا كنا ممثلين لكل أمم العالم حقا ، فهل لنا أن نبرر عدم وجود جمهورية كوريا بيننا وقد واصلت جمهورية كوريا ، دون مساعدة هذه الهيئة ، اجراء مفاوضات دؤوبة ومخلصة مع جارها الشمالي على أمل أن يتسنى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة كوريا حتى يمكن القضاء على التوترات في منطقة واحدة من العالم على الأقل . هذا عمل يتفق تماما مع آمال منظمتنا ، ولذا أحث على التوصل الى تسوية مبكرة لوضع جمهورية كوريا فيما يتعلق بعضويتها في هذه المنظمة .

تتجاهل جنوب افريقيا المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان تجاهلا تاما. وقد شهدنا تصعيدا للعنف في ذلك البلد خلال الشهور الأخيرة، ونحن لا يمكن أن نسمح باستمرار العنف. فليقم من يقدرون على فرض العقوبات بتطبيقها. ولقد فعلنا ذلك منذ سنوات طوال في بلدنا لكني أشك فيما اذا كانت جنوب افريقيا تشعر حتي بوجودنا وأعتقد أن فرض العزلة الشاملة على ذلك البلد هو التدبير الوحيد الذى يمكن أن يضع حدا لنظام الفصل العنصرى البغيض المفروض في جنوب افريقيا. ولكن نظرا لأن هذا الاجراء قد يؤدى علي المدى القصير الى الاضرار بمن نسعى الى التخفيف عنهم، ينبغي أن يصدر طلب اتخاذ تلك التدابير العنيفة عن الشعب المقهور في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة. كما قد تكون لهذا الاجراء ميزة تسوية المسألة القديمة لناميبيا.

ان المجالات الثلاثة التي اقترحت على أمم العالم أن تتخذ اجراءات بشأنها لا تتعلق الا بقلة من المشاكل العديدة التي تحتاج الى اهتمام عاجل من الأمم المتحدة ونحن نعترف باستمرار احالتها الى الجمعية العامة، بأنه لولا وجود هذه المنظمة لما أمكن تحقيق قدر كبير مما أنجز خلال الأعوام الأربعين الماضية، لكن هناك قدرا كبيرا من العمل ما زال علينا أن نقوم به.

لقد ساعدت وكالات الأمم المتحدة بلداننا النامية. وفي كثير من الاحيان ما كان يمكننا العمل على تعزيز رخاء شعوبنا بغير تلك المساعدة. ولكن لا بد أن أكرر هنا ما ذكرته في العديد من المحافل الدولية الأخرى، لأنه أمر يقتضي التكرار، وهو أن المساعدة الفنية المقدمة لنا لا بد أن يصاحبها أولا التدريب المناسب لشعوبنا حتى يمكننا الاستغناء عن تلك المساعدة الفنية نهائيا، وثانيا ضرورة وجود برنامج يمكننا من المنافسة في الأسواق للحصول على خدمات أفرادنا الذين يدربون. نعم، هناك عمل كبير علينا أن نقوم به.

ولهذا السبب أقول أنه رغم نواقصنا فان الذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة تستحق احتفالا حقيقيا. لأننا باكمال هذه الفترة من العمل والجهد بمثل ذلك النجاح نظهر اننا ملتزمون بجعل مثلنا التي أنشئت على أساسها منظمتنا تزدهر بيننا.

وكل ما أطلبه هو أن نصبح أمما متحدة من أجل العدل والسلم والاستقرار في عالمنا في المستقبل.

واذ أشكركم، سيدى الرئيس، على الترتيبات التي أتاحت لي التكلم في هذه الدورة أود أيضا أن أقدم لكم التهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة. انه شرف عظيم أسبغ عليكم خلال هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين، وهو شرف تعززونه بقيامكم بواجباتكم بقدرة فائقة.

أصطحبت السيدة أوجينا تشارلز، رئيس وزراء كومونولث دومينيكا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو الدكتور الجزولي دفع الله رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية.

أصطحب السيد الجزولي دفع الله رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية الى المنصة.

السيد دفع الله (السودان) : اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة المتميزة للجمعية العامة، وهو انتخاب يعكس الاعتراف بقدراتكم وخبرتكم الدبلوماسية الطويلة، كما انه شرف لبلادكم الصديقة، والتي يربطها بالسودان وشعبه وحكومته أوثق الصلات، والتي عرفت بدورها الرائد في خدمة أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها النبيلة.

لقد كان انشاء الأمم المتحدة حدثا تاريخيا هاما في تطور العلاقات البشرية والانسانية، ونقطة تحول حاسمة في تاريخ العمل الجماعي المشترك، اذ دخلت العلاقات الدولية بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة مرحلة متقدمة، استندت على رصيد كبير من تجارب الشعوب والأمم، وعكست اصرار المجتمع الدولي على ارتياد آفاق مستقبل يؤمن بالتعاون وينبذ الحرب. ولذلك ينبغي علينا في هذه الذكرى الأربعين للأمم المتحدة الوقوف عند انجازاتها، وصعوبات الماضي والحاضر وتطلعات المستقبل.

يشارك السودان في هذه الدورة التاريخية، بعد أن حقق شعبه انتصارا كبيرا في نيسان/ابريل الماضي وأطاح بنظام تسلط جثم على صدره ستة عشر عاما، أفرز خلالها العديد من المشاكل الداخلية والخارجية نتيجة للسياسات التي انتهجها، وتسبب في انهيار اقتصادي داخلي كما تسبب في تعريض وحدة البلاد للتمزق كما أقعدنا عن دورنا المناط بنا في السياسة الخارجية.

لقد وضعت حكومة الثورة اسبقياتها بالعودة بالسودان الى النظام الديمقراطي وتكريس وبناء الوحدة الوطنية وحل كافة المشاكل عن طريق الحوار، ومعالجة الوضع الاقتصادي الخطير. كما أكدت بلادنا منذ اللحظات الاولي لثورتها الشعبية الرائعة ايمانها بمبادئ الأمم المتحدة، واحترامها لحقوق الانسان، والتزامها بالمواثيق الدولية والاقليمية، واحترام استقلال كافة الدول وسيادتها الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وحل كافة الخلافات والمشاكل بالطرق السلمية، والعمل على تعزيز التعاون المشترك اقليميا ودوليا.

واذ يحتفل العالم بالذكرى الأربعين لميلاد الأمم المتحدة، يؤكد السودان مجددا التزامه القاطع بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وايمانه بأن الميثاق لا يزال يشكل أفضل اطار لتقنين وتنظيم وممارسة أوجه التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي دعمها وترقيتها. نقول هذا، وبين أيدينا مثال حي على استمرار فاعلية الأمم المتحدة، وهو دورها في تعبئة وتنسيق سند الأسرة الدولية لعوننا، وعون الدول الافريقية الاخرى على مغالبة المجاعة وآثار الجفاف والتصحر. ولقد برهنت الامم المتحدة، كما أكدنا من قبل، انها قادرة، اذا ما توفر لها الدعم والثقة اللازمين على القيام بدورها وفق ما يتطلع اليه الميثاق. ونود أن نؤكد من جديد تقديرنا لجهود الامين العام، ومكتب الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في افريقيا، وجهود منظمات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول الصديقة في دعم جهودنا وجهود الدول الافريقية لاجتياز الأزمة الحالية.

ونأمل أن يمتد هذا العون ليشمل الجهود الافريقية في اعادة التأهيل والتنمية. ونود أن نشيد في المناسبة بجهود اليونيسيف في مجال صحة الأمومة والطفولة في السودان ومساعدتها السلطات الصحية في حملة تحصين الأطفال الشاملة التي نقوم بها هذه الأيام والتي تضطلع بها كل المستشفيات والمراكز الصحية في المدن والاقاليم وذلك في اطار الحملة العالمية الشاملة لتحصين جميع الأطفال بحلول عام ١٩٩٠.

ان اربعين عاما من حياة الأمم والشعوب ما هي الا لحظات قصيرة ولكن رغم ذلك فان الأمم المتحدة يحق لها أن تفخر بما أنجزته في خلال هذه الحقبة، اذ ارتفعت عضويتها من ٥١ الى ١٥٩ دولة، ولم يشهد عالمنا خلالها حربا نوويا أو حربا عالمية ثالثة، ولا يستطيع أحد أن ينكر دورها في تصفية الاستعمار واحتواء حروب صغيرة كثيرة ودورها في عمليات السلام ونزع السلاح واحترام وترقية القانون الدولي. ان جهود الوكالات المتخصصة أكدت ترابط عالمنا هذا، أكدت أن مسائل التنمية والغذاء، والبيئة، والصحة، والبحار، والمياه والمواصلات، والارصاد، واللاجئين، ومحاربة المخدرات، ومنع الجريمة، وغيرها لا يمكن أن تعالجها دولة واحدة أو مجموعة دول مهما توفرت لها الامكانيات، وأثبتت في نفس الوقت أن هذا العالم لا يمكن أن تديره أو تتحكم فيه دولة أو مجموعة دول. اذن فان التعاون المتعدد الأطراف حتمية يفرضها سلام هذا العالم وتقدمه ومستقبله.

نعدد بالفخر انجازات منظمتنا الدولية في الوقت الذي لا ننكر فيه أنها أخفقت في تحقيق الكثير من تطلعاتنا. ولعل من أبرز أوجه القصور الماثل أمنا عجزها عن تحقيق الاستقلال والسيادة لشعبي ناميبيا وفلسطين، وازالة سياسة الفصل العنصري التي تمارس ضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا، وكبح جماح تسابق التسلح التقليدي والنووي. وقد يكون من أسباب القصور تفضيل بعض الدول الأعضاء في المنظمة الدولية مصالحها الذاتية على مصالح الأسرة الدولية، أو غياب الالتزام بنصوص ميثاق المنظمة ومبادئها، أو تجاوز بعض القوى العظمى الأمم المتحدة ومحاولة ايجاد الحلول للمشاكل التي تنشب بينها خارج اطارها.

يقيني أن الاهداف الواردة في الميثاق ما زالت تشكل أساسا طيبا لعلاج قضايا العالم ودعم الأمن والسلام الدوليين ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وما احتفالنا بالذكرى الأربعين لتأسيس هذه المنظمة ، وحضور هذا العدد الكبير من الرؤساء هذه المناسبة الا تأكيدا على رغبتهم في السلام وحرصهم على دعم الأمم المتحدة لتحقيق اهدافها.

ومع هذا ، فاننا نرى أنه ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتهز هذه المناسبة لتركيز اهتمامها في الفترة المتبقية من هذا القرن على رؤية مستقبلية واضحة وذلك بوضع خطط وبرامج لتحقيق أهداف محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ونزع السلاح حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده أسوة بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج البيئة.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بجهود واخلاص الأمين العام وزملائه السابقين من الامناء العاميين في دعمهم هذه المنظمة الا اننا نرى أن الأمين العام يستطيع أن يلعب دورا كبيرا في ترقية أداء المنظمة وحفظ الأمن والسلم الدوليين كما جاء في المواد ٩٨ و ٩٩ من الميثاق وفي هذا الاطار فاننا نؤيد ما ذهب اليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بشأن تعزيز قدرة الأمين العام خاصة في مسألة استخدام أسلوب تقصي الحقائق والمراقبة على نطاق أوسع وفي مراحل مبكرة أكثر.

ان احتفالنا بالذكرى الأربعين لانشاء هذه المنظمة يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الا انه مما يؤسف له حقا أن الوضع الحالي في ناميبيا وجنوب افريقيا ، يشكل تهديدا خطيرا لأمن القارة الافريقية وللأمن والسلام الدوليين وذلك بسبب تعنت جنوب افريقيا ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاعلانات الصادرة عنها. ان استمرار سياسة الفصل العرقي التي أعلنت الأمم المتحدة انها جريمة ضد الانسانية ، والجرائم البشعة التي يتعرض لها شعب جنوب افريقيا من القتل والقمع والتشريد والسجن والتي صاحبت اعلان حالة الطوارئ

من قبل الحكومة العنصرية، تفرض على المجتمع الدولي تصعيد تأييده لشعب جنوب افريقيا لتمكينه من القضاء على سياسة التمييز العنصري، وتقديم الدعم العاجل لشعب ناميبيا لاستعادة استقلاله وسيادته تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وزعيمها سام انجوما.

وفي ذات الوقت تواجه الأمم المتحدة تحديا خطيرا في الشرق الأوسط بسبب سياسة اسرائيل العدوانية العنصرية التوسعية واستخفافها بمقررات المنظمة الدولية وتمردها على ارادة الأسرة الدولية. ان عدوان اسرائيل على لبنان، والمفاعل النووي العراقي وعدوانها الاخير على تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية يؤكد خطورة الجرائم التي ترتكبها اسرائيل وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة وتهديد الأمن والسلم في المنطقة والعالم بأسره.

لقد أكدت هذه الجمعية مرات عديدة أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط، وان السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق دون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، واقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعليه ينبغي تكثيف الجهود الدولية في هذه المناسبة الهامة لحمل اسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتقديم المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني لتمكينه من مواصلة جهوده العادلة من أجل استعادة سيادته واستقلاله.

لقد زادت نزعة السباق والانفاق على التسلح بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حتى شملت أيضا بعض الدول النامية، الأمر الذى يهدد الأمن والسلام الدوليين. لذلك يجب أن يكون نزع السلاح الشامل والكامل في مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ويكتسب هذا الأمر أهمية قصوى في ظل ميزان الرعب النووى الحالي. ونلاحظ هنا ازدياد انتاج وتكديس الأسلحة النووية والتقليدية، وتنامي قوتها التدميرية، في الوقت الذى يتزايد فيه الانفاق على التسلح؛ اذ بلغت جملة الانفاق أكثر من ألف بليون دولار كان يمكن استثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والكوارث الطبيعية خاصة في الدول النامية. ومن ناحية أخرى ولكسر الحلقة المفرغة لسباق التسلح وخلق عالم يسوده السلام والاستقرار، لابد من الابقاء على نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق المنظمة كخيار هام وأساسي.

من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة حاليا وفي المستقبل ذلك التحدى المتمثل في مساهمتها في دفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم وبشكل خاص الدول النامية. وقد شهدت العقود الأربعة من عمرها نموا مضطردا في التركيز على المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث بلغت نسبة هذه الأنشطة نحو ٧٥ في المائة من ميزانيتها العادية، واتسعت رقعة هذه الأنشطة لتشمل كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، غير أن تنوع نشاط الأمم المتحدة ورصيدها الطيب من الانجازات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب ألا يقلل من جسامة التحدى الذى يواجهها، وضرورة تحقيق الآمال العريضة التي تعلقها شعوبنا على منظمتنا الدولية لأن ذلك يشكل في مضمونه الاجتماعي والسياسي أحد العناصر الأساسية التي يمكن أن تسهم في سلام العالم واستقراره وتقدمه.

وقد سعت الأمم المتحدة خلال عمرها القصير الى معالجة ضروب من المشاكل الاقتصادية شملت على سبيل المثال، مشاكل البيئة والتصحر والطاقة الجديدة والمتجددة والسكان ومشاكل أقل الدول نموا، كما ركزت بصفة خاصة منذ العام الماضي على الأزمة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا. ونأمل أن تولي الدورة الحالية اهتماما خاصا لمشكلة

المديونية التي أصبحت تهدد ليس اقتصاديات الدول النامية فحسب بل واستقرار مجتمعاتها والسودان ، ضمن دول افريقية نامية أخرى ، يواجه مديونية متضخمة لا قبل له بسدادها رغم تعهده بالقيام بالتزاماته نحوها ، الا أن هذه الديون تهدد نظامه الديمقراطي ، وتحيل جهوده التنموية الى حرث في البحر. كذلك فان مشكلة مديونية الدول النامية عموما والمديونية الافريقية على وجه الخصوص لن تجد الحلول الجذرية الا عبر حوار دولي حولها وجهد موحد يقود الى حلول جديدة مبتكرة تضع في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المدينة ، ومقدرتها على خدمة وسداد هذه الديون. ولا بد أن تشمل هذه الحلول بالنسبة للديون الافريقية الالغاء الكلي أو الجزئي للديون الرسمية ، أو تحويلها الى منح. وقد لمسنا في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في سيول مؤخرا ، اتجاها جديدا من جانب الدول المتقدمة لمعالجة ازمة مديونية الدول النامية ومديونية افريقيا وأقل الدول نموا على نهج مختلف نأمل أن يقود الى ما نريده من حلول .

تعلمون أن من أكثر المآسي الانسانية التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة تزايد معدلات اللجوء ، وتزايد اعداد الذين يضطرون الى ترك ديارهم وأوطانهم ، ويلجأون الى طلب الأمن والاستقرار أو الغذاء في أماكن أخرى. لقد ظل السودان منذ ثلاثة عقود أو يزيد مأوى لاعداد كبيرة من اللاجئين الذين يضطرون للنزوح اليه لأسباب عدة ، وقد ظل السودان ملتزما بالاعراف والقوانين الدولية والاقليمية التي تنظم اللجوء بشتى أنواعه وأشكاله وأرجو أن أجدد لكم ما سبق أن أعلنته الحكومة الانتقالية في السودان من أننا سنستمر في الوفاء بالتزاماتنا الانسانية والاخلاقية تجاه اللاجئين الذين يفدون الى بلادنا رغم ما يشكله لنا ذلك من أعباء مادية واجتماعية. ومع تقديرنا لدعم الأسرة الدولية لجهودنا في اغاثة اللاجئين ، فاننا نرى ضرورة تكثيف الجهود للوصول الى حلول جذرية لأسباب اللجوء. وفي ذات الوقت نرى ضرورة ربط مساعدات الاغاثة للاجئين بالجهود التنموية في المناطق المتأثرة باللاجئين.

لا بد لنا من أن نؤكد في النهاية، ونحن نحتفل بالعيد الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة، أنها ستظل أداة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في اقرار السلام الدولي، أو الاستعاضة عنها في التعاون الدولي. لقد جنبت هذه المنظمة العالم الحروب والدمار وما كان للقرن العشرين أن يعيش سنواته الأخيرة دون حرب عالمية ثالثة لولا الأمم المتحدة والتزامنا جميعا بمبادئها وأهدافها. وفي تقديرنا، في السودان، أن العالم في حوجة ماسة الى هذه المنظمة حوجته اليها قبل أربعين عاما، وعلينا جميعا أن نعض عليها بالنواجز لتمكينها من ارساء دعائم السلم الدولي والتعاون الجماعي.

اصطحب السيد الجزولي دفع الله، رئيس وزراء جمهورية السودان الديمقراطية من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي سعادة الأنرابل هربرت أ. بليز، رئيس وزراء غرينادا.

اصطحب السيد هربرت أ. بليز رئيس وزراء غرينادا الى المنصة.

السيد بليز (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا بأن أشكركم على اتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكلم في الجمعية العامة ، وأن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لها ، ولكي أؤكد لكم ثقتي في قدرتكم على توجيه أعمالها صوب تحقيق نتائج مثمرة .

وانني أتكلم باسم شعب بلد نكب في الآونة الأخيرة بأشد الأحداث قسوة وأكثرها دموية في التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الكاريبي . لقد عانت غرينادا ومازالت تعاني منذ ما يقرب من عقدين من لعبة صراع القوى السياسية الكريهة ، مما يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا . وفي خلال تلك الفترة حرمت النظم الدكتاتورية غير الدستورية شعبنا من الفرصة الحقيقية لتقدم الفرد ولممارسة أبسط حقوقه الانسانية . وتعرض دستور بلدنا للانتهاك مرارا ثم أوقف في النهاية في عام ١٩٧٩ بقوة السلاح .

وأدى هذا الحدث الأخير في نهاية المطاف الى أسبوع من الفوضى والرعب الذي لا يوصف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، عندما وضع البلد كله عقب احداث القتل وغيره من الأحداث ، تحت الاقامة الجبرية بغرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة ، والتهديد بالقتل رميا بالرصاص في حالة تواجد أي فرد خارج منزله .

وفي ظل هذه الظروف ، دعيت الدول الصديقة - لاعادة القانون والنظام ولانقاذ شعبنا من براثن أيديولوجية دخيلة لم تبد أي احترام لحياة الانسان وما يراه من أفضليات سياسية وقيم ديموقراطية . وأود أن أعلن أن القوات العسكرية لهذه الدول الصديقة قد سحبت عن آخرها ، وأن أمن غرينادا أصبح مرة أخرى من مسؤولية قوة الشرطة الملكية لغرينادا .

وفي هذه الاثناء ، عاد قدر كاف من الاستقرار الى غرينادا سمح لشعبها بانتخاب الحكومة التي يختارها في انتخابات حرة نزيهة عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وقد اختارت ارادة غالبية شعب غرينادا العودة الى الحكم الدستوري والديمقراطية البرلمانية وتعكف حكومتي الان على تعزيز هذه المكاسب الديمقراطية والحفاظ على القانون والنظام ونحن على وشك ان نأخذ من جديد بنظام للحكم المحلي في جميع انحاء الدولة ، يتيح

الفرصة للمشاركة الشعبية الحقيقية في العملية السياسية . ومن المتوقع أن تنجز لجنة لتعديل الدستور أعمالها قريبا ، ومن المتوقع أن تضفي بعض توصياتها مزيدا من الديمقراطية على النظام السياسي .

وتملي الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في بلدي الآن ، على حكومتي وشعبي تصورات للتاريخ والأحداث تكون أحيانا متضاربة ومثبطة . غير اننا نرى أن اليأس هو انكسار للدور الايجابي الذي يمكن للمؤسسات الاجتماعية والسياسية أن تضطلع به في الشؤون العالمية والداخلية . الا أن حكومة غرينادا تدرك أن مجرد الوجود المادي أو الرمزي للمنظمات الدولية لا يكفي لتحويل امكانياتها للقيام بالوساطة وتحقيق السلم والتقدم الى حقيقة واقعة . وفي اعتقادنا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تخول تلك المنظمات مهمة تحقيق المبادئ الرفيعة التي نشيد بها كثيرا في كلماتنا الاستهلالية ثم نحبطها بالمناورات التكتيكية وانعدام الارادة السياسية .

وفي هذه المناسبة الهامة ، مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يود وفدي أن يضم صوته وصوت شعب غرينادا الى أصوات من سبقوني في الكلام وأعربوا عن تأييدهم لأعمال الأمم المتحدة . ونحن في غرينادا نسلم بأن الأمم المتحدة مازالت هي الاداة الرئيسية للسلم والأمن العالميين عن طريق التعاون على الصعيد الدولي .

والواقع ، ان هذا ما توقعه مؤسسو الأمم المتحدة عندما أعلنوا في ديباجة الميثاق عزمهم على انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وتأكيد الايمان من جديد بما للفرد من كرامة وقدر ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وفي هذه السنة الأربعين من وجود الأمم المتحدة ، فاننا نتطلع بثقة الى اليوم الذي تحقق فيه الأمم المتحدة هذه الاحلام الرائعة . ويمثل العدد ٤ لملايين لا حصر لها من المسيحيين واليهود في جميع انحاء العالم معنى هاما . فلمدة أربعين يوما وأربعين ليلة هطلت الأمطار التي جرفت سفينة نوح ، كما أن بني اسرائيل تاهوا لمدة اربعين سنة في الصحراء بحثا عن أرض ميعادهم . وكذلك صام المسيح في الصحراء لمدة أربعين يوما وأربعين ليلة استعدادا لملاقاة مصيره ، وعقب قيامه ظل مع حواريه لمدة أربعين يوما

مما أتاح لاتباعه الفرصة للابتهاج والمعرفة . وفي العصر الحديث كتب الامريكي العظيم بنيامين فرانكلين يقول : " في سن العشرين تسيطر ارادة الفرد ، وفي سن الثلاثين يسيطر العقل اما في سن الاربعين فتسيطر الحكمة " . وفي اطار هذه الحكمة المصاحبة لسن الأربعين والناجمة عن التجربة الشاقة ، نتوقع من الأمم المتحدة أن تنجز بفعالية الأهداف التي وردت في الميثاق عام ١٩٤٥ .

ولكن من أجل تحقيق ما تضمنه الميثاق من آمال عراض للبشرية ، يجب على الأمم المتحدة أن تواجه حقائق أساسية . واذا كان العالم لن يتحرر تماما من حالات الظلم ، فينبغي أيضا التسليم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم حيثما يمارس الظلم بصورة مؤسسية . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات موحدة عاجلة لتخليص جنوب افريقيا من ويلات الفصل العنصري وحكم الأقلية وتحقيق الاستقلال لناميبيا .

وفي اطار السعي لتحقيق السلم العالمي يسرنا أن نلاحظ أن السنة الدولية للسلم ستعلن في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر . وستسهم غرينادا في صندوق التبرعات ، وستعين لجنة رفيعة المستوى لوضع برامج تعليمية وثقافية احتفالا بهذه السنة .

وقد جاء في خطاب العرش الذى القي في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ :

" ان غرينادا ملتزمة بالعمل دون كلل دعما لدور الأمم المتحدة في صيانة السلم " .

وفي الآونة الاخيرة ، انضممنا - في سانت كيتز - الى وزراء خارجية اتحاد الكاريبي في توجيه نداء الى المجتمع الدولي لتعزيز التزامه بالعملية المتعددة الأطراف ، وبصفة خاصة ، زيادة الاستفادة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حسم المشاكل الدولية .

وتنظر حكومة غرينادا ببالغ القلق الى استمرار تصاعد التوتر في امريكا الوسطى . اذ تشكل التطورات في تلك المنطقة خطرا على السلم والأمن الدوليين . ونحن نطالب كل الدول في منطقة امريكا الوسطى بالسعي لايجاد تسوية تفاوضية لكل المسائل في سياق الاطار الذى اقترحته مجموعة كونتادورا .

وترى غرينادا ان اتخاذ خطوات محددة للحد من تصاعد سباق التسلح في ميداني الاسلحة النووية والتقليدية على السواء من أكثر مسؤوليات دول العالم الحاحا . اذ ان لشعب غرينادا بل ولشعوب العالم النامي مصلحة مباشرة في التخفيض الفورى لكم الموارد المستثمر حاليا في هذا المجال الخطير غير المثمر .

وترى حكومة غرينادا ان هذه الحالة تقتضي اتخاذ اجراءات جماعية تتسم بالحسم والتصميم وتطالب كل الدول بالالتزام بالتسوية الفورية لهذه المسائل .

ومن ذا الذى يمكنه أن ينكر الحاجة الماسة للتوصل الى تسوية عادلة في الشرق الاوسط ، تسوية تحترم حق كل الدول في العيش في حدود آمنة معترف بها ؟

لقد أكد واضعو الميثاق - كما ذكرت آنفا - ايمانهم بما للرجال والنساء وللأمم صغيرها وكبيرها من حقوق متساوية . واليوم ، يعد التركيز على الأمم الصغيرة أمرا ذا أهمية فائقة . وقد قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا منذ عام ١٩٤٥ ، وبلغ عدد اعضائها الآن اكثر من ثلاثة أضعاف اعضائها الأصليين الذين لم يتجاوز عددهم ٥١ عضوا وتتشكل نسبة كبيرة من هذه الزيادة من دول صغيرة لم تكن حتى قد نشأت في عام ١٩٤٥ ، الا أنها اصبحت الآن حقيقة هامة في المجتمع العالمي اليوم . ومن الضرورى اتخاذ تدابير خاصة

لمساعدة هذه البلدان الصغيرة في التغلب على الصعوبات الناجمة عن العزلة وصغر الحجم. وتواجه هذه الدول الى جانب ضعفها الناتج عن صغرها ، مشاكل حادة تتعلق بقضايا سياسية واقتصادية . ومن بين الأمور التي يمكن القيام بها لمساعدة تلك الدول ، اقناع البنك الدولي بالكف عن المحاولة غير الواقعية المتمثلة في " اخراج " معظم هذه الدول من اطار التسهيلات التي تقدمها المؤسسة الانمائية الدولية من شباك الاعتمادات الميسرة من أجل التنمية .

ان القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٩٧٩ بشأن الشروع في جولة من " المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية " والتي ينبغي أن :

" تشمل القضايا الرئيسية في ميدان المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والمالية " (قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ ، الفقرة ٢ (ب)) يعد ذا أهمية خاصة للدول الصغيرة في السعي من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وبالرغم من أن لجنة جامعة مخصصة تقوم بعقد هذه الاجتماعات والمشاورات وبالرغم من تأكيد مواقف البلدان النامية في مجموعة الـ ٧٧ ، لم يتسن حتى الآن احراز نتائج ملموسة .

وفي هذا الصدد طالب رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي في اجتماعهم الذى عقد في بربادوس في تموز/يوليه الماضي باجراء " مشاورات عالمية فعالة بشأن كل المؤتمرات الدولية المعنية بالتدابير المالية والنقدية " . وكانت غرينادا طرفا في توجيه ذلك النداء وهي تحث هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة على تنفيذه .

أما بشأن اشراك الشباب في عملية صنع القرار ، فأود أن أقرر أنه خصصت لجنة وطنية في غرينادا لدعم التدابير الرامية الى وضع البرامج المتعلقة بالسنة الدولية للشباب .

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة ، من المتوقع اتخاذ تدابير بشأن متابعة نتائج المؤتمر الذى عقد مؤخرا في نيروبي لاستعراض منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة وفي غرينادا تعتبر المرأة عنصرا هاما فيما يتصل بوضع سياسات البلد ، اذ يوجد بين

الا منا الد ائمين للوزارات السبع في الحكومة الحالية أربعة من النساء ، كما أن هنـــــاك سيدتين من بين الا منا البرلمانيين السبعة ، بالاضافة الى أمينة مجلس الوزراء .

وأود أن انهي كلمتي بالاشارة الى مشكلة تثير قلقا متزايدا في جميع أرجاء العالم ، الا وهي ازدياد الاتجار غير المشروع في المخدرات واساءة استخدامها . ولذا ستدعـــم غرينادا التدابير الاقليمية والدولية الرامية الى معالجة مشكلة المخدرات هذه تأمينا لصحـــة شعبها ورفاهيته . وليسدد الله خطانا جميعا في سعانا لجعل هذا العالم نظيفـــا وصحيا للشباب والكبـــار .

اصطحب السيد هربرت بليز رئيس وزراء غرينادا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو المبعوث الخاص لرئيس دولة جمهورية غواتيمالا ، سعادة السيد ارتورو فخارد و مالدوناد و .

السيد فخارد و مالد وناد و (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن اتلو عليكم رسالة الجنرال أوسكار أومبرتر مخيا فيكتوريس ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، الى الممثلين الحاضرين في الدورة الأربعين للجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وفيما يلي نص الرسالة :

" شرفني بصفتي رئيسا لدولة غواتيمالا ، اذ يتعذر ان أحضر شخصيا الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، أن انقل اليكم رسالة السلم والتضامن من شعب غواتيمالا الذى يشرفني أن امثله ، والذى ينبغي أن يكون في نهاية المطاف المستفيد الحقيقي من جهود وانجازات منظمتنا العالمية العليا .

" ان هذه الدورة التذكارية توفر لنا فرصة الدراسة المتأنية والموضوعية ، ليس لنتائج اعمال منظمتنا فحسب ، وانما والاهم من ذلك ، دراسة افاق تعزيز نظام التعاون المتعدد الاطراف في عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم .

" وعند توقيع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو منذ أربعين عاما ، وضع أباؤها المؤسسون نصب اعينهم نموذجا لمنظمة تكفل السلم والامن بين جميع الدول ، وأوردوا في ميثاقها المعايير الأساسية التي ينبغي أن تصبح حجر الزاوية في القانون الدولي . وقد وضعت أحكام الميثاق لحفظ الامن الجماعي والعدالة وحقوق الانسان وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادى بصفة عامة لتمكين جميع شعوب العالم من تحقيق الحياة الكريمة . وكان الهدف الاسمى في ذلك الحين هو انشاء محفل عالمي يعزز التعاون بين الدول العظمى ويشجع العلاقات الودية بين جميع الأمم .

لقد اعتمد تحقيق تلك المقاصد السامية للمنظمة العالمية على قدرة الدول العظمى المنتصرة وحلفائها السابقين في الحرب العالمية الثانية على التعاون . وللاسف ، فان ذلك التوازن في القوة ، وهو الشرط الذى لا غنى عنه للسلم الدولي ، قد تأثر على نحو غير ملائم من جراء قيام التنافس والخصومات بين الدول العظمى . ولم تبذل أى جهود لتعزيز التعاون والتفاهم على نحو كاف . وازداد الاستقطاب السياسي والايديولوجي مما جعل من الصعب على الامم المتحدة أن تصبح على المدى البعيد حافزا على اقامة عالم من السلم

والاستقرار . ولم تنشب حرب عالمية ثالثة ، لكننا عانينا من اندلاع عدد كبير من الحروب والنزاعات المحلية والاقليمية .

" ان عالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٥ ، اذ طرأت عليه تغيرات رئيسية انعكست على فاعلية الامم المتحدة . فقد اختفى النظام الاستعماري تقريبا وفتح الطريق أمام ظهور دول جديدة مستقلة ذات سيادة اصبحت اليوم تمثل جزءا من منظمتنا . وهذه الزيادة الكبيرة في عضوية الامم المتحدة هي افضل اشادة بجهود الأمم المتحدة وكفاحها ضد الاستعمار ومعظم هذه الدول الفتية هي من البلدان النامية ، وهي تسعى الى تحسين الاحوال المعيشية لشعوبها ، واقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر انصافا .

" ان غواتيمالا تنتمي الى مجموعة البلدان النامية ، وتهتم أيضا بتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعوبها . ولا جدال في أن الامم المتحدة هي في رأينا الاطار المناسب للتعاون الدولي الذى يمكن ان ندعم من خلاله ونعزز الجهود الداخلية التي تبذلها الحكومات والشعوب في سبيل تخطي الصعوبات التي تواجهها . تمثل المنظمة بالنسبة لنا ، انجازات ومنافع تفوق كثيرا نواحي قصورها . ومن ثم سنواصل القيام بدور نشط في تعزيز التفاهم والرفاهية والتوافق الذى نسعى اليه جميعا . ومن الاهمية بمكان لبلدان العالم الثالث أن تعزز من وجودها وترفع صوتها في الامم المتحدة . وقبل كل شيء يتعين على تلك البلدان ان تؤكد التضامن فيما بينها من خلال تعاون الجنوب مع الجنوب ، خاصة من خلال انجازاتها الرئيسية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . وفي هذا الصدد ، تفخر بلدى بالالتزام الذى قطعته على نفسها بأن تحافظ على تقاليد التكامل مع اشقائها في أمريكا الوسطى .

" ان الترابط هو سمة من سمات عالم اليوم يتعذر تغييرها ، وهذا ما تدركه البلدان الصناعية . ونحن مقتنعون بأن الامم المتحدة هي اداة فريدة لتعزيز التفاهم بين البلدان النامية من جانب والبلدان الاكثر تقدما من جهة اخرى ، لأنه لا يمكن الاشتراك في نظام تعاون متعدد الاطراف ، في عالم يزداد انقساما بصورة مطردة ، الا اذا ساد التكامل لا التنازع والانانية ، فاننا جميعا ، مهما اختلفت امكانياتنا أو احجامنا ، لدينا الكثير

لتعطية ان الكثير لنفقده . وستواصل غواتيمالا تقديم اسهامها ، من منطلق التفـــاؤل ، لتعزيز المنظمة التي تمكنت ، بتضحيات ضخمة تحطتها البشرية ، من مواصلة وجودها وبقائها لمدة أربعة عقود حتى الان ، والتي استطاعت بالرغم من عيوبها ، أن تحدد المناهـــج الجديدة والهامة في الميادين العلمية والانسانية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والعمليـــة .

" ومن اليسير من منطلق النهج التشاؤمي أو السلبي ، توجيه النقد الـــى الامـــم المتحدة لاخطائها واخفاقاتها بدلا من الاعتراف بسجل انجازاتها . وبرغم ذلك لا ينبغـــي التعبير عند نواحي قصورها أو جوانب ضعفها بلغة تتسم بالعدوانية أو تفتقر الـــى الحماس تجاه المنظمة ، ولا التقليل من أهمية أعمالها أو الاستخفاف بجهودها .

" وفي هذا الصدد ، يتعين على وسائل الاعلام أن تضطلع بدورها الكبير لتوعيـــة الرأى العام بالمهام الصعبة المناطة بمنظمتنا التي تمثل ، باعتبارها جهدا انسانيا جماعيا ، تجسيدا للارادة السياسية لاعضائها من الدول . وينبغي الا ننسى أن الشعوب هـــي في نهاية المطاف ، الاعضاء الحقيقيون في الامم المتحدة ، وألا نغفل عن أن التحـــدى الذى يواجهنا هو أن نتمكن من الاستفادة بأكبر قدر ستطاع من الفرصة التي يتيحها لنـــا الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة لكي نعمن الفكر من جديد فـــي مستقبـــل العلاقات بين المنظمة وشعوب العالم " .

رفعت الجلســـة الساعة ١٢/٣٠